

البنك المركزي المصري

أمانة مجلس الإدارة

قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري

رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠٠٥

بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٥

بشأن شروط واجراءات الاندماج

وفقاً لأحكام المادة (٤١) من قانون البنك المركزي

والجهاز المركزي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣

بعد الاطلاع على قانون شركات المساعدة والشركات ذات المسئولية المحدودة

وشركات التوصية بالأسهم الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية :

وعلى قانون حرافز وضمانت الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

ولائحته التنفيذية :

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية :

وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣

ولائحته التنفيذية :

وبعد أخذ رأي رئيس الهيئة العامة لسوق المال :

وبناءً على موافقة مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨ فبراير سنة ٢٠٠٥ :

قرر :

مادة ١ - يكون تطبيق أحكام المادة (٤١) من قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد

وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القرار .

- مادة ٢ - على البنك الداخلة في الاندماج اختيار من يمثلها في اتخاذ إجراءات الاندماج ، وعليه أن يقدم بطلب إلى البنك المركزي المصري للحصول على الموافقة المبدئية للترخيص لها بالسير في إجراءات الاندماج مبيناً به الآتي :
- أسباب الاندماج وأغراضه .
 - طريقة الاندماج وشروطه الأساسية .
 - طريقة الوفاء بمقابل الاندماج .
 - اسم بيت الخبرة المقترن لتقدير البنك الداخلة في الاندماج .
 - المجدول الزمني لتنفيذ الاندماج .
- ما يفيد موافقة الجمعية العامة غير العادية لكل من البنك الداخلة في الاندماج بالأغلبية المقررة قانوناً .
- خطة الحفاظ على حقوق العاملين بالبنك الداخلة في الاندماج .
- مادة ٣ - في حالة الاندماج بتكون بنك جديد ، يتبع أن يقدم طلب للحصول على الموافقة المبدئية للترخيص بالسير في إجراءات الاندماج مستوفياً المستندات المنصوص عليها في المادة (٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣
- مادة ٤ - يصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراره في شأن طلب الاندماج متضمناً الشروط التي يجب على البنك الداخلة في الاندماج مراعاتها ، والموافقة على بيت الخبرة المقترن ، ويخطر به ذرء الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول .

مادة ٥ - بعد بيت الخبرة المعتمد تقريراً بالتقدير متضمناً نتائج الفحص الشامل لجميع أصول والتزامات البنك الداخلة في الاندماج فحصاً نافياً للجهالة (Due Diligence) وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة من البنك المركزي في هذا الشأن ، ويجب أن يتضمن تقريره على الأخص ما يلى :

- التاريخ الذي اتخذ أساساً لحساب أصول والتزامات البنك الداخلة في الاندماج .
- بيان أسس تقدير البنك الداخلة في الاندماج بغرض تحديد حقوق المساهمين .
- بيان أصول والتزامات البنك المدمج التي تؤول إلى البنك الدامع أو البنك الجديد .
- بيان أصول والتزامات البنك المدمج التي لا تؤول إلى البنك الدامع أو البنك الجديد وكيفية التعامل معها .
- التقدير النهائي لحقوق المساهمين في البنك الداخلة في الاندماج .
- بيان مقابل الاندماج وطريقة الوفاء بحقوق مساهمي البنك المدمج .
- بيان التغيير الذي يطرأ على هيكل المساهمين في البنك الدامع أو البنك الجديد .
- الأثار المترتبة على تقرير الفحص القانوني للبنوك الداخلة في الاندماج .
- ويجوز أن يقتصر الفحص الشامل على البنك المدمج ، إذا كان مقابل الاندماج تقدماً .
- ويقدم بيت الخبرة النهائي إلى البنك الداخلة في الاندماج بعد استيفاء ملاحظاتها وملاحظات مراقبى حساباتها .

مادة ٦ - على البنك أطراف الاندماج إتاحة كافة المستندات والمعلومات اللازمة للفحص المالي والقانوني بمعرفة الفريق المعين من بيت الخبرة المعتمد والمديرين التنفيذيين والمستشارين القانونيين لأطراف الاندماج المعينين من مجلس إدارة كل بنك ، دون غيرهم ، على أن يوقع كل عضو تناوح له هذه المستندات أو المعلومات على اتفاق لحفظ السرية بالصيغة التي يوافق عليها البنك المركزي المصري .

ماده ٧ - على ممثل البنك التي حصلت على الموافقة المبدئية للسير في إجراءات الاندماج التقدم بطلب الحصول على موافقة مجلس إدارة البنك المركزي على الاندماج مرفقاً به المستندات الآتية :

صورة معتمدة من محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لكل بنك بالموافقة على عقد الاندماج بالأغلبية المقررة قانوناً ، أو موافقة المركز الرئيسي للبنك ، إذا كان البنك المدمج فرعاً لبنك أجنبي .

مشروع النظام الأساسي للبنك الدامج معدلاً أو النظام الأساسي للبنك الجديد .
صورة من آخر قوائم مالية مدققة من مراقبى الحسابات لكل بنك من البنوك الداخلة في الاندماج في التاريخ الذي يسبق مباشرة قرار الجمعية العامة لكل بنك بالموافقة على الاندماج .
تقرير بيت الخبرة .

صورة من عقد الاندماج ، على أن يتضمن على الأخص البيانات التالية :
 * اسم البنك الدامج في حالة تعديله أو اسم البنك الجديد الناجم عن الاندماج .
 * جميع البيانات الأساسية السالف بيانها التي يلتزم بيت الخبرة بتضمينها تقريره المعتمد .
 تقرير مراقبى الحسابات لكل من البنوك أطراف الاندماج والمقدمة للمساهمين وفقاً لأحكام المادة (٢٩١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
 الإجراءات التي اتخذت نحو تخارج المساهمين المعترضين على عملية الاندماج .
 الإجراءات الخاصة بالعاملين في البنك أو البنك المدمجة وكيفية ضمان حقوقهم .
 وفي حالة الاندماج بإنشاء بنك جديد ، يتعين أن يرفق بالطلب المستندات المنصوص عليها في المادة (٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣

ماده ٨ - يجوز للمساهمين الذين اعترضوا على قرار الاندماج في الجمعية العامة غير العادية لأى من البنوك الداخلة في الاندماج ، أو لم يحضروا الاجتماع بعدم مقبول ، طلب التخارج من البنك واسترداد قيمة أسهمهم ، وذلك بطلب كتابى يصل للبنك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ قرار الاندماج ، ويتم تقدير قيمة الأسهم وفقاً للقيمة التي أتفق عليها في عقد الاندماج .

مادة ٩ - يعرض طلب الاندماج على مجلس إدارة البنك المركزي لإصدار قرار بالموافقة على الاندماج وشطب البنك أو البنوك المدمجة أو تأسيس البنك الجديد ، بحسب الأحوال . ويصدر المجلس قراره في خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً المستندات المطلوبة .

ويعتمد محافظ البنك المركزي تعديل النظام الأساسي للبنك الدامع أو النظام الأساسي للبنك الجديد ، بحسب الأحوال ، كما يعتمد عقود الإدارة ، إن وجدت .

ويبلغ قرار الموافقة النهائية على الاندماج للبنوك الداخلة في الاندماج في خلال أسبوع من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ونشر قرار شطب تسجيل البنك المدمجة في الواقع المصرية خلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار مجلس إدارة البنك المركزي المشار إليه ، وتنشر القرارات الصادرة من مجلس إدارة البنك المركزي بالموافقة على تسجيل البنك الجديد الناتج عن الاندماج في الواقع المصرية ، ويلتزم البنك الدامع أو البنك الجديد ، على حسب الأحوال ، بالإعلان عن صدور قرار الاندماج وتاريخ نفاذة في جريدةتين يوميتين واسعتي الانتشار ، خلال أسبوع من استلامه لقرار البنك المركزي بالموافقة النهائية على الاندماج . ويتم النشر على نفقة الجهة صاحبة الشأن .

مادة ١٠ - في حالة تملك البنك الدامع لجميع أسهم البنك المتدمج ، سواه ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، يتقدم البنك الدامع بطلب الاندماج بصورة وفقاً لأحكام المادة (٧) من هذا القرار ، دون الحاجة لتقديم تقرير بيت الخبرة ، ويتم الاندماج في هذه الحالة وفقاً للأسس المحاسبية التي يوافق عليها مجلس إدارة البنك المركزي .

مادة ١١ - يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

تحريراً في ٢٠٠٣/٦/٨

سكرتير مجلس الإدارة

د. محمد كمال الدين منير